وزيرة الإسكان أمام المنتدى الحضري العالمي بباكو:

الاعتداءات الإيرانية الآثمة على المناطق السكنية تعد انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية

شاركت آمنة بنت أحمد الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، في جلسة حوارية بعنوان «تداعيات الشرق الأوسط وتأثيراتها العالمية في الإسكان والتخطيط الحضري»، وذلك ضمن أعمال المنتدى الحضري العالمي «WUF13» المنعقد في العاصمة الأذربيجانية باكو، بتنظيم مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وحكومة أذربيجان.

أكدت آمنة بنت أحمد الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني في كلمتها خلال الجلسة الحوارية، أن مملكة البحرين قدمت أنموذجاً في سرعة التجاوب مع الأضرار المدنية التي لحقت بالمنازل والبنية التحتية في عدد من مناطق المملكة على أثر الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي تعرضت لها المملكة خلال الآونة الأخيرة، منوهة إلى أن حكومة مملكة البحرين تعمل وفق آلية عمل متكاملة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وأمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بتكفّل الحكومة بمعالجة الأضرار التي لحقت بمنازل المواطنين.

وقالت الوزيرة آمنة الرميحي أن الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي استهدفت المناطق السكنية تعد انتهاكاً صارخاً لكل القوانين والأعراف الدولية، وتهديداً مباشراً لأمن واستقرار المجتمعات، مشددة على أن هذه الاعتداءات تمثل في الوقت ذاته تحدياً أمام الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030، والذي ينص على «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة».

وخلال الجلسة الحوارية، استعرضت الوزيرة الرميحي الجهود المبذولة من قبل وزارة الأشغال ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني لمعالجة الوحدات السكنية المتضررة خلال الاعتداءات الإيرانية الآثمة على المملكة، وتوفير التعويضات للأضرار التي لحقت بها، وكذلك جهود الحكومة لتعويض المركبات والممتلكات الخاصة للمواطنين.

كما استعرضت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني المراحل التي باشرت الحكومة في تنفيذها فور وقوع الاستهدافات للمنازل والمناطق المدنية، بدءًا من حصر الأضرار وتقييمها من خلال فرق عمل متخصصة، مرورًا بأعمال إصلاحها وتنفيذ الحلول الهندسية المناسبة لكل حالة، وصولًا إلى استكمال إجراءات التعويض وتسليم الوحدات، بما يحقق الانتهاء من الأعمال ضمن الإطار الزمني الموضوع لها، وتمكين المواطنين من العودة إلى منازلهم ضمن الدفعة الأولى وفق المسار التنفيذي المحدد، مؤكدة مواصلة تنفيذ الخطة بجودة ووتيرة متسارعة لاستكمال إصلاح بقية الدفعات من المنازل المتضررة جراء العدوان الإيراني السافر، بما يضمن عودة الاستقرار للأسر المتضررة في أقرب وقت ممكن.

كما تطرقت الوزيرة إلى التجهيزات الطارئة التي اتخذتها حكومة مملكة البحرين، من خلال توفير شقق سكنية مؤقتة ومجهزة في مدينة سلمان للأسر التي تضررت وحداتهم السكنية تضرراً بالغاً، وذلك لحين الانتهاء من أعمال معالجة الوحدات، مشيرة إلى قيام الجهات المختصة في الوقت الحالي بتسليم الأسر وحداتهم السكنية ومنازلهم فور اكتمال جهوزية كل وحدة متضررة.

وفي ختام كلمتها، نوهت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني بالتلاحم الوطني الكبير الذي رافق جهود الإعمار، مشيدة بمبادرة المنصة الوطنية للتطوع عبر حملة «البحرين بخير.. دام أنتو أهلها»، ومساهمات القطاع الخاص التي جسدت روح المسؤولية الوطنية، مؤكدة أن قوة الدول الحقيقية لا تقاس فقط بخططها التنموية، بل بقدرتها على حماية مكتسباتها والاستجابة بفعالية لضمان أمن واستقرار مواطنيها مهما كانت حجم التحديات الإقليمية.

«بوليتكنك البحرين» تعيد فتح باب الالتحاق بالكلية للعام الأكاديمي 2026-2027

أعلنت كلية البحرين التقنية «بوليتكنك البحرين» إعادة فتح باب تقديم طلب الالتحاق بالكلية للعام الأكاديمي القادم 2027-2026 لمن فاته التقديم خلال الفترة الماضية، وذلك يومي الإثنين والثلاثاء، الموافقين الأول والثاني من شهر يونيو القادم.

وعلى الطلبة الذين فاتهم التقديم في الفترة الماضية المسارعة بتقديم طلب الالتحاق بالكلية خلال الفترة المحددة من خلال ملء استمارة التسجيل إلكترونيًا، المتوافرة على الموقع الإلكتروني لبوليتكنك البحرين: www.polytech-nic.bh، وإرفاق المستندات المطلوبة المحدّدة في الموقع، واتباع التعليمات الموضحة.

فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية يعقد اجتماعا لمتابعة المستجدات الصحية العالمية

بحضور الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة عقد فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية اجتماعا عبر تقنية الاتصال المرئي، في إطار المتابعة المستمرة للمستجدات الصحية العالمية وتعزيز الجاهزية الوطنية للتعامل مع مختلف التحديات الصحية المحتملة.

وخلال الاجتماع أشارت الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن وزيرة الصحة إلى حرص وزارة الصحة على مواصلة رفع مستوى الجاهزية الوقائية وتعزيز سرعة الاستجابة والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في الحفاظ على صحة وسلامة الجميع، منوهة إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها شؤون الطيران المدني بتعليق دخول المسافرين غير البحرينيين القادمين إلى مملكة البحرين من جمهورية جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أوغندا على جميع الرحلات الجوية، نظرًا إلى إعلان منظمة الصحة العالمية مستجدات تفشي فيروس إيبولا، وتطورات الأوضاع الوبائية في الدول المذكورة. كما جرى خلال الاجتماع استعراض الخطط الاستباقية للتعامل مع مختلف المستجدات الصحية، وتأكيد الاستمرار في تطبيق التدابير الوقائية وفق الخطط الوطنية المعتمدة، وبما يدعم كفاءة الاستجابة الوطنية ويعزز التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية.

الرأي الثالث

مدرسة بيان.. منارة للعلم والوطنية

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

منذ أيام شد انتباهي واستوقفني وأعجبني فيديو جميل ولقطات أجمل لعدد من الطلبة والطالبات، ورسالة الفيلم تهدف إلى تعزيز مفاهيم وقيم ومبادئ الوحدة الوطنية والولاء والانتماء.. لم يكن الفيلم من إعداد وتقديم وزارة ما، أو تلفزيون لإحدى الدول، أو مؤسسة رسمية أو جمعية نفع عام.. ولكن كان من إنتاج «مدرسة بيان البحرين».. ومن هنا يبرز لنا دور المؤسسات التعليمية «العام والخاص» في ترسيخ القيم الوطنية في نفوس الطلبة والناشئة، وتسهم في دعم جهود وتوجهات، وغايات وأولويات الدولة.

«مدرسة بيان البحرين»، تشكل منارة للعلم وحاضنة للوحدة الوطنية في البحرين. حين نتحدث عن المؤسسات التعليمية التي تركت بصمة واضحة في المشهد التربوي والمجتمعي بمملكة البحرين، فإن اسم «مدرسة بيان النموذجية» يبرز كواحد من النماذج المضيئة التي جمعت بين التفوق الأكاديمي والرسالة الوطنية السامية.

فالمدرسة لم تكن يوماً مجرد صرح تعليمي يمنح الشهادات، بل أصبحت بيئة حاضنة تبني الإنسان، وتعزز الانتماء، وتغرس قيم المواطنة الصالحة في نفوس الأجيال.. فمنذ تأسيسها، تبنت «مدرسة بيان» رؤية واضحة تقوم على أن التعليم رسالة قبل أن يكون مهنة.. ولذلك حرصت على أن يكون المنهج الدراسي متكاملاً مع الأنشطة اللاصفية التي تصقل شخصية الطالب وتوسع مداركه.

وما يميز «بيان» أنها استطاعت أن تجعل من التنوع الثقافي والاجتماعي بين طلبتها قوة دافعة لتعزيز الوحدة الوطنية.. فعلى مقاعدها يجتمع أبناء البحرين من مختلف الأسر والمناطق، ليتعلموا معاً، ويلعبوا معاً، ويشاركوا في المناسبات الوطنية والدينية بروح واحدة.. هذه البيئة المتآلفة تزرع في الطالب منذ الصغر أن الوطن بيت الجميع، وأن اختلافنا هو سر قوتنا..

ويعود الفضل الكبير في هذا النهج الرائد إلى الإدارة الحكيمة للمدرسة، وعلى رأسها الدكتورة مي بنت سليمان العتيبي رئيسة مجلس أمناء المدرسة. فالدكتورة مي نموذج للقيادة التربوية الواعية التي تجمع بين الرؤية الاستراتيجية واللمسة الإنسانية.

بجهودها المتواصلة تحولت «بيان» إلى مؤسسة تعليمية مبتكرة لا تكتفي بتقديم المعرفة، بل تبني الشخصية وتغرس القيم. وقد كان لحرصها على الانفتاح على المجتمع وتعزيز الشراكة مع أولياء الأمور والمؤسسات الوطنية دور مباشر في إطلاق العديد من المبادرات المجتمعية التي عزت حضور المدرسة كشريك فاعل في خدمة الوطن. ولم تقف المدرسة عند حدود الصف الدراسي، بل انطلقت إلى المجتمع عبر سلسلة من المبادرات المجتمعية التي عكست حسها العالي بالمسؤولية.. إيماناً منها بأن بناء الوطن يبدأ من البيت والمدرسة معاً.

ولذلك فإن النتائج لم تغب عن عيون المختصين والمؤسسات الرسمية. فقد حصدت مدرسة بيان العديد من الجوائز المحلية والإقليمية.. هذه الجوائز لم تأتِ صدفة، بل هي ثمرة عمل مؤسسي منظم، وكادر تعليمي وإداري، يؤمن بأن التميز ليس هدفاً مؤقتاً بل أسلوب حياة.. إن سر نجاح بيان يكمن في إيمانها بأن المدرسة الحقيقية هي التي تربي قبل أن تعلم.. فهي تربي على حب الوطن، واحترام القانون، وقبول الآخر، والعمل الجماعي.

وفي زمن تتعرض فيه الهويات للاهتزاز، تبقى مدارس مثل بيان حصناً منيعاً يحمي النشء من التطرف والانقسام، ويغرس فيهم قيم الوسطية والاعتدال التي تقوم عليها البحرين.

تحية تقدير لإدارة مدرسة بيان النموذجية، وللدكتورة مي العتيبي، ولكل معلم ومعلمة، على هذا العطاء المخلص. فأنتم مثال حي على أن المدرسة حين تؤدي رسالتها بصدق، تصبح شريكاً أصيلاً في بناء الإنسان وصون الوحدة الوطنية.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

الحبس خمس سنوات لمتهم صوَّر منشآت حيوية أثناء الاعتداءات الإيرانية

صرَّح رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن المحكمة الصغرى الجنائية أصدرت، حكمًا في قضية تصوير منشآت حيوية أثناء الاعتداءات الإيرانية الآثمة على المملكة، وقضت بمعاقبة المتهم بالحبس مدة خمس سنوات ومصادرة المضبوطات.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغًا من الإدارة الأمنية المختصة بوزارة الداخلية، مفاده أنه تم رصد المتهم أثناء قيامه بتصوير منشآت حيوية يُعد تصويرها مخالفًا للقوانين، وذلك خلال فترة الاعتداءات الإيرانية الآثمة على المملكة، وعلى أثر ذلك تم القبض على المتهم وعرضه على النيابة العامة.

وقد باشرت النيابة العامة تحقيقاتها باستجواب المتهم تفصيلًا، وأمرت بحبسه احتياطيًا على ذمة التحقيق، وسؤال شهود الواقعة، وندبت الخبراء الفنيين لفحص الجهاز الإلكتروني المضبوط، وطلبت التقارير الفنية.

وفي ضوء ما أسفرت عنه الأدلة، تقرر إحالته إلى المحكمة الصغرى الجنائية التي نظرت الدعوى على عدة جلسات، وأصدرت حكمها المتقدم.

وفي هذا الإطار، تؤكد النيابة العامة أن المنشآت الحيوية وما يتصل بها من مواقع ومرافق ذات أهمية أمنية أو استراتيجية تُعد من المصالح العليا التي يوجب القانون حمايتها وصون سريتها، وأن تصويرها أو نشر أو تداول مقاطع أو بيانات تتعلق بها، لا سيما خلال الظروف الأمنية التي شهدتها مملكة البحرين جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة، يُشكل فعلًا من شأنه المساس بأمن البلاد وسلامة مرافقها ومقدراتها الوطنية، ويُعرض مرتكبه للمساءلة الجنائية. كما تشدد النيابة العامة على أنها ماضية في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من ثبت ارتكابه مثل هذه الأفعال أو مساهمته في نشرها أو تداولها بأي وسيلة كانت.

حبس متهمة ثلاث سنوات وتغريمها 5400 دينار لتداولها مواد غذائية منتهية الصلاحية

صرّح المحامي العام رئيس نيابة الوزارات والجهات العامة بأن المحكمة الصغرى الجنائية السادسة أصدرت حكمًا بمعاقبة متهمة بالحبس ثلاث سنوات وتغريمها مبلغ 5400 دينار، وذلك عما أسند إليها من تهم تداول مواد غذائية منتهية الصلاحية وغير مطابقة للوائح الفنية المعتمدة ومزاولة أنشطة غير مدرجة في شهادة التسجيل الصحية، بالإضافة إلى الإخلال بواجبات الإدارة الفعلية للمنشأة والتي أسهمت في وقوع الجرائم، كما أمرت بمصادرة المضبوطات.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى أن المتهمة بصفتها مالكة ومديرة مطعمين لبيع المخبوزات والمشروبات قد أخلّت بالالتزامات المقررة عليها قانونًا، إذ أسفر التفتيش الدوري الذي أجراه مأمورو الضبط القضائي بوزارة الصناعة والتجارة على المطعمين عن ضبط كميات من المواد الغذائية منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك الآدمي، وأخرى لا تحمل بطاقات إعلامية مستوفاة للبيانات المقررة، كما كشفت إجراءات التفتيش عن مزاولة المتهمة نشاطًا غير وارد في شهادة التسجيل الصحية، وذلك بعرض منتجات مخابز وحلويات جرى تصنيعها في منزلها من دون الحصول على الترخيص اللازم.

وقد باشرت النيابة العامة التحقيقات فور إخطارها بالواقعة، وانتقل فريق من أعضائها إلى المطعمين محل الواقعة وأجروا المعاينات اللازمة، واستمعت إلى أقوال مأموري الضبط القضائي المختصين بوزارة الصناعة والتجارة والشهود، وعقب انتهاء التحقيقات في الواقعة والوقوف على أدلة الاتهام من قبل المتهمة، أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة التي أصدرت حكمها المتقدم بحق المتهمة. وتجدر الإشارة إلى أن المتهمة قد سبق أن ارتكبت ذات الجرائم وصدر بحقها حكم بالحبس ثلاث سنوات وتغريمها مبلغ 7200 دينار.

وأضاف المحامي العام أن النيابة العامة تؤكد حرصها على حماية سلامة المواطنين والمقيمين وصون حقوقهم، وتحذر كافة المتعاملين في الأسواق من مغبة ارتكاب جرائم الغش التجاري بمختلف صورها، لما تنطوي عليه من أضرار جسيمة قد تمس الصحة العامة والثقة في المعاملات. وتشدد النيابة على أنها لن تتهاون في ملاحقة كل من يثبت تورطه في هذه الجرائم، وأنها ستتخذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق المخالفين.

السجن 3 سنوات لقائد مركبة قاد تحت تأثير المسكرات وتسبب في وفاة شخص

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى عقوبة السجن 3 سنوات لقائد مركبة تسبب في وفاة شخص وإصابة 3 آخرين بسبب القيادة تحت تأثير المسكرات، وبسرعة تتجاوز السرعة المخصصة للشارع.

وتعود تفاصيل الواقعة، التي حدثت عند الساعة 11:25 مساءً، إلى أن المتهم كان يقود مركبة خاصة على الشارع، ولعدم العناية والانتباه اللازمين، وعدم أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر الواجبة عليه، وعدم التقيد بمساره الصحيح أثناء القيادة، اصطدمت مركبته بمركبة أخرى ما أدى إلى اندفاعها بشكل حاد والدخول في الجهة المعاكسة لسير المركبات

حيث أسفر الحادث عن تلفيات بالغة في المركبتين الأولى والثانية، وتلفيات بسيطة في مركبة أخرى، بالإضافة إلى إصابات بالغة لعدد من الأشخاص ووفاة أحدهم في موقع الحادث، ونقل المصابين إلى مجمع السلمانية الطبي لإخلائهم وتلقي العلاج.

حيث تبين أن قائد المركبة المتسببة في الحادث كان في حالة غير طبيعية، وتحت تأثير السكر، متجاوزا السرعة المقررة للشارع حيث أسندت إليه النيابة العامة أنه تسبب بخطئه في حادث مروري أدى إلى وفاة المجني عليه، وكان ذلك ناتجًا عن تعاطي المسكر أثناء القيادة وتجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة للشارع، كما تسبب بخطئه في حادث مروري نتج عنه إصابة 3 أشخاص، كما قاد مركبة بما يجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة للشارع بمعدل 30%، وقاد مركبة حال كونه متعاطيًا المسكر وارتكب الحادث وتسبب بتلفيات بممتلكات الغير، وقاد مركبة دون الالتزام بالحذر والاحتياط، وقاد مركبة بشهادة تسجيل انتهت مدة صلاحيتها، قاد مركبة من دون تأمين.